الاختلاط مفهومه وتطبيقاته عند المحدثين

الدكتور مختـــار نصيره

جامعة الأمير عبد القادر -قسنطينة

مقدمـة:

إن علماء نقد الحديث ورجاله عند تحديد منزلة أيّ راو ينظرون في جميع مراحل تحمله وأدائه للحديث، والأحوال المختلفة التي كان عليها في ذلك، وهي تختلف من راو إلى آخر، بل في الراوي الواحد تختلف من زمن إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، والراوي في حياته معرض إلى أي طارئ يغير من حاله، فتتأثر بذلك مروياته لزاما، والاختلاط صفة طارئة تسبب في فساد عقل الراوي، فيقع صاحبه في الأخطاء والأوهام التي لم تكن معهودة عليه، أو تزيد في هلاكه إن كان ضعيفا في الأصل، والنقاد حين يقفون على راو هذه حاله، يبحثون هل روى بعد اختلاطه شيئا أم لا؟ فإن لم يرو، فهذا ممن اختلط ولم يؤثر فيه اختلاطه، فإن روى بعد اختلاطه شيئا، فيحققون في سن تغيره واختلاطه، ومقدار ما رواه، ومن روى عنه حتى يميزوا بين من روى عنه قبل الاختلاط ممن روى عنه بعد ذلك، ليكون ذلك ضابطا لقبول مروياته. وأحيانا لا يستطيعون التمييز بين أحواله المختلفة، فيحكمون بضعف الراوي بسبب الاختلاط. وكل نوع من هذه الأنواع يعد قسما خاصا من حيث تحديد منزلة الراوي وقبول مروياته أو ردها، نفصل فيها القول في هذا المقال العلمي إن شاء الله تعالى.

الاختلاط في اللغة: الاختلاط ماضيه اختلط، قال ابن منظور:« اختلاط فلان: أي فسد عقله، ورجل خِلْطٌ بيّن الخِلاطة: أحمق مخَالط العقل...وقد خولط في عقله خِلاطا، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير عقله»[1]

الاختلاط في اصطلاح المحدثين: أفرد الخطيب البغدادي في كتابه "الكفاية في علم الرواية" بابا خاصا لمسألة الاختلاط عنونه بقوله:« باب ما جاء في ترك السماع ممن اختلط وغير»[2]، وذكر فيه عدة أخبار عملية في رد أخبار المختلطين موضحا من خلالها ضوابط قبول قديم أخبار بعضهم.

واقتفى أثره ابن الصلاح، إذ تناول هذا الموضوع في النوع الثاني والستين، وترجم لـه بقوله:«معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات»[3]، ولم يعرفه كمصطلح، وإنما اكتفى بذكر بعض أقسامه، في قوله:« وهم منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك»[4]. وتناوله بالتعريف من المتأخرين السخاوي، فجمع فيه كل عناصر الاختلاط، فقال:«هو فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال، والأفعال، إما بخَرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن،

---

1 - ابن منظور، لسان العرب المحيط، طبعة دار الجيل، ودار لسان العرب، بيروت، سنة 1408هـ - 1988م. 2/ 880.

2 - الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ط. 2، سنة 1406هـ - 1986م. ص.165.

3 - ابن الصلاح، المقدمة في علوم الحديث، تخريج وتعليق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، ص.239.

4 - المصدر السابق، ص.239.

وسرقة مال، أو ذهاب كتب، أو حرقها»[1]. فالاختلاط ـ فساد العقل ـ أثر لتلك الأسباب المتعددة، التي تشكّل في مجموعها العوارض العقلية، والتي نستطيع تقسيمها إلى الأنواع الآتية:

1ـ اختلاط سببه الخرف.

2ـ اختلاط سببه ذهاب الكتب، (بدفنها، أو حرقها، أو ضياعها).

3 ـ اختلاط سببه ذهاب البصر.

4 ـ اختلاط سببه عوارض طارئة.

كما قسم العلماء المحدثون الموصوفين بأحد هذه العوارض أو بعضها إلى عدة أقسام، وذلك حسب أثر تلك العوارض على حال الرواة، فقسمهم صلاح الدين العلائي في "كتاب المختلطين" إلى ثلاثة أقسام، قال:« ... أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام:

الأول ـ من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا، ولم يحط من مرتبته، إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم، وإما لأنه لم يرو شيئا حال اختلاطه، كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم ونحوهما»[2]. وينضوي تحت هذا القسم«كل تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح في الثقة؛ فإن غالب الناس يعتريهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويتم لهم وقت السياق، وقبله أشد من ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في

---

1 ـ السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، دار البحوث الإسلامية، ببنارس، الهند، ط1، سنة (1407هـ ـ 1987م)، 3/ 331

2 ـ العلائي، **كتاب المختلطين**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، سنة (1996م)، ص.3.

حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه فيخالف فيه»[1]. قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن العباس السامري: ...«وقال محمد بن سعد: إبراهيم بن العباس اختلط آخر عمره فحجبه أهله حتى مات. قلت: فما ضره الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المضعف للشيخ أن يروي شيئا زمن اختلاطه»[2].

والثاني ـ «من كان متكلما فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه، كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السحيمي ونحوهما»[3]

والثالث ـ «من كان محتجا به، ثم اختلط أو عمر في آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد»[4]

الفرق بين الاختلاط والتغير: إن مصطلح التغير أعم من مصطلح الاختلاط، وذلك من حيث تعدد وجوه استعمال مصطلح التغير، بخلاف الاختلاط، وحتى يتضح لنا الفرق جيدا نذكر وجوه استعمال المحدثين للفظ التغيّر، مع ذكر نماذج لذلك فيما يلي:

1 ـ التغيّر لفظ لين، وهو أخف جرحا من الاختلاط، فالاختلاط، إذا أطلق انصرف إلى مباشرة إلى شدة التغيّر، أما التغيّر فيطلقونه على مجرد الاختلاف اليسير الذي يقع فيه الراوي، مثاله، ما قاله الذهبي في ترجمة "هشام بن عروة": «هشام بن عروة أحد الأعلام، حجة إمام لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبدا، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه و سهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، نعم

---

1 ـ الذهبي، سير أعلام النبلاء، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. 9، سنة (1413هـ)، 10/ 254

2 ـ الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق: محمد علي البجاوي، طبعة دار المعرفة، بيروت، 1/ 159.

3 ـ العلائي، كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص. 3.

4 ـ العلائي، المصدر السابق، ص. 3.

الرجل تغير قليلا ولم يبق حفظه فهو في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظه، أو وهم، فكان ماذا؟ أهو معصوم من النسيان؟ و لما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم، في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك، ولشعبة، و لوكيع، ولكبار الثقات، فدع عنك الخبط وذر خلط الأئمة الإثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان»[1]. وقال الذهبي أيضا في تذكرة الحفاظ، في ترجمة زهير بن معاوية أبو خيثمة:« ...وقال أبو زرعة: سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وهو ثقة. قلت: ما اختلط أبو إسحاق أبدا؛ وإنما يعني بذلك التغير ونقص الحفظ»[2]

2 ـ يطلق التغيّر و يراد به سوء الحفظ، مثاله ما قاله ابن العجمي، في كتاب الاغتباط، في ترجمة عبيدة بن معتِّب الضبي، متعقبا قول شعبة:« أخبرني عبيدة قبل أن يتغير»، قال:« الظاهر أنه أراد بتغيره الاختلاط، وقد يريد أنه ساء حفظه والله أعلم».[3]

3ـ يطلق التغيّر و يراد به الاختلاط.

أسباب الاختلاط عند المحدثين:

السبب الأول ـ عارض الخَرَف: إن الخرف يعد من أكثر أسباب الاختلاط وقوعا، لأن عامة من يعمر يخلط في آخر عمره بعارض الخرف، فمن أصل ستة وأربعين

---

1 ـ ميزان الاعتدال، 4/ ص. 301 ـ 302.

2 ـ الذهبي، تذكرة الحفاظ، طبعة دار إحياء التراث العربي، 1/ 233.

3 ـ سبط ابن العجمي، الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، طبعة دار الكتاب العربي، ط1، سنة (1408هـ).ص.63.

راويا ذكرهم العلائي في كتاب المختلطين، نجد واحد وأربعين راويا سبب اختلاطهم الخرف، منهم:

1 ـ أبان بن صَمعَة الأنصاري البصري[1] : قال عبد الرحمن بن مهدي:« لقيته وقد اختلط البتة قبل أن يموت بزمان»[2]، وقال أحمد بن حنبل:«صالح الحديث. فقال له ابنه عبد الله أليس قد تغير بآخرة؟ قال نعم»[3]، وقال عمرو بن علي:« إنما عيب عليه اختلاطه لما كبر ولم ينسب إلى ضعف؛ لأن مقدار ما يرويه مستقيم[4]

2ـ إبراهيم بن العباس السامري، وقيل:أبو العباس[5]: قال ابن سعـد:« اختلط في آخر عمره فحجبه أهله في منزله حتى مات»، قال العلائي معقبا:« يعني ولم يرو شيئا حينئذ فهو من القسم الأول»[6]. وزاد الذهبي قوله:« فما ضره الاختلاط وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المضعِّف للشيخ أن يروي شيئا زمن اختلاطه»[7]

---

1 ـ ينظر: العلائي، كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص. 4.

2 ـ المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف،وشعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. 1، سنة (1400هـ)، 2/ 12.

3 ـ المصدر السابق، 2/ 12.

4 ـ المصدر السابق، 2/ 12.

5 ـ ينظر: العلائي، كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص. 5.

6 ـ كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص.5.

7 ـ ميزان الاعتدال، مصدر سابق، 1/ 39.

3ـ جرير بن حازم[1]: قال أبو حاتم:« تغير قبل موته بسنة»[2]، وقال عبد الرحمن بن مهدي:«اختلط فحجبه أولاده فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه»[3].

4ـ **سفيان بن عيينة**[4]:قال يحيى بن سعيد القطان:« أشهد بالله أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وستين فمن سمع منه فيها فسماعه لا شيء»[5]، قال العلائي معقبا:« قلت عامة من سمع منه إنما كان قبل سنة سبع، ولم يسمع منه متأخر في هذه السنة إلا محمد بن عاصم الأصبهاني، ولم يتوقف أحد من العالمين في الاحتجاج بسفيان. فهو من القسم الأول، بل لعل هذا لا يصح عن يحيى بن سعيد؛ لأنه مات في سنة ثمان وتسعين، ولم يكن حينئذ بالحجاز والله أعلم »[6]

5ـ **عبد الملك بن عمير الكوفي**[7]: أحد التابعين احتج به الشيخان وغيرهما، قال أبو حاتم:« ليس بحافظ تغير حفظه»[8]. وقال ابن معين:« مخلط»[9]، قـال العلائي:

---

1 ـ ينظر: العلائي، **كتاب المختلطين**، مصدر سابق، ص. 16.

2 ـ ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، طبعة دار إحيـاء الـتراث العربـي، بـيروت، ط1، سـنة (1952م)، 2/ 505.

3 ـ الذهبي، **ميزان الاعتدال**، مصدر سابق، 1/ 392.

4 ـ ينظر: العلائي، **كتاب المختلطين**، مصدر سابق، ص. 45.

5 ـ الذهبي، **ميزان الاعتدال**، مصدر سابق، 2/ 170.

6 ـ كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص.46.

7 ـ ينظر: المصدر السابق، ص. 76.

8 ـ الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، 2/ 170.

9 ـ المصدر السابق، 2/ 170.

«وذكر بعض الحفاظ إن اختلاطه احتمل؛ لأنه لم يأت فيه بحديث منكر فهو من القسم الأول»[1]

6 ـ **عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي**[2]: قال العقيلي:« تغير في آخر عمره»[3]، وأورد ما يثبت حجبه عن الناس ومنعه من الرواية من قول أبي داود:«جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي تغيرا فحجب الناس عنهم»[4]، وردّ الذهبي صنيع العقيلي في قوله :« قلت: لكنه ما ضرَّ تغيرُه حديثَه؛ فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير»[5]. وذكر الذهبي الحديث الذي أورده العقيلي في كتابه "الضعفاء الكبير"، وتعقبه بقوله:« قلت: الثقفي لا ينكر له إذا تفرد بحديث، بل وبعشرة»[6]. ولهذا اعتبره العلائي ضمن القسم الأول من أقسام الاختلاط الذين كفوا عن الرّوية بعد اختلاطهم[7]. وهؤلاء الرواة جميعهم عدهم العلائي في القسم الأول الذين لم يؤثر الاختلاط في حالهم. ومن الذين ابتلوا بالخرف قوم متكلم فيهم قبل الاختلاط، فما حصل بالاختلاط إلا زيادة في ضعفهم، من هؤلاء:

---

1 ـ كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص. 76.

2 ـ ينظر: المصدر السابق، ص.78 .

3 ـ أبو جعفر العقيلي، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 2، سنة (1418هـ ـ 1998م)، 3/ 75 .

4 ـ المصدر السابق، 3/ 75.

5 ـ ميزان الاعتدال، مصدر سابق , 2/ 681.

6 ـ المصدر السابق , 2/ 681.

7 ـ كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص.78.

1 ـ حنظلة السدوسي[1]: ضعفه أحمد، وابن معين، والنسائي وغيرهم[2]. وقال يحيى القطان:« تركته عمدا كان قد اختلط»[3]، وكذلك قال ابن معين:« ليس بشيء تغير في آخر عمره»[4]

2 ـ رواد بن الجراح[5]: وقال أبو حاتم:« محله الصدق تغير حفظه قبل موته»[6]، وقال فيه الدارقطني:« متروك»[7]، وقال ابن عدي:« عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الناس»[8]، وممن نص على اختلاطه البخاري، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم، ومحمد بن عوف الطائي[9]. وأكثر الرواة المختلطين الذين اعتنى النقاد ببيان اختلاطهم، هم من الثقات والصدوقين الذين يحتج بأخبارهم قبل الاختلاط، ولما عمروا وخرفوا، حصل الاضطراب فيما رووا بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج بهؤلاء على التمييز بين ما حدثوا به قبل الاختلاط عما رووه بعد، منهم:

1 - سعيد بن أبي عروبة[10]: قال يزيد بن هارون:« لقيت ابن أبي عروبة قبل

---

1 ـ ينظر: كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص27.

2 ـ الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، 1/ 621.

3 ـ المصدر السابق، 1/ 621.

4 ـ المصدر السابق، 1/ 621.

5 ـ ينظر: العلائي، كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص.35.

6 ـ الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، 1/ 621.

7 ـ المصدر السابق، 1/ 621.

8 ـ المصدر السابق، 1/ 621.

9 ـ المصدر السابق، 1/ 621.

10 ـ ينظر: العلائي، كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص.41.

الأربعين بدهر، ورأيته سنة اثنتين وأربعين فأنكرته»[1] وهذا فيه إشارة إلى الاختلاف الواقع بين النقاد في تحديد بداية تغيره، وهو أمر جد طبيعي، إذ بداية التغير بسبب الكبر والخرف تبدأ تدريجيا، وكل من المحدثين عنه يكتشف أمره في زمن قد يخالف زمن غيره، وهذا الاختلاف في بداية تغيره لا غير. وبهذا البيان نوجه قول ابن حبان:« مات سنة خمس وخمسين ومائة، وبقي في اختلاطه خمس سنين»[2]، وقال ابن السكن:« كان يزيد بن زريع يقول: اختلط سعيد في الطاعون، يعني سنة (132)»[3]، ونازعه القطان في ذلك، ويقول: « إنما اختلط قبل الهزيمة»[4]، وجمع بين هذه الأقوال ابن حجر في قوله:« وما قال أبو بكر البزار أنه ابتدأ به الاختلاط سنة (133هـ)، ولم يستحكم ولم يطبق به، واستمر على ذلك، ثم استحكم به أخيرا، وعامة الرواة عنه سمعوا منه قبل الاستحكام؛ وإنما اعتبر الناس اختلاطه بما قال يحيى القطان والله أعلم»[5]. وذكر العقيلي بعض من روى عن سعيد في العهدين، فمن الذين رووا عنه قديما، محمد بن بكر البرساني، وأبو نعيم كتب عنه حديثين بعد الهزيمة، وابن أبي عدي كتب عنه بآخرة[6]. وسعيد بن أبي عروبة مع إجماعهم على إمامته وتقدمه في الرواية جمعا وحفظا و إتقانا، إلا أن روايته عن كثير ممن لم يسمعهم،

---

1 - العقيلي، **الضعفاء الكبير**، مصدر سابق، 2/ 112.

2 ـ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، ط. 1، سنة (1404هـ ـ 1984م)، 4/ 58.

3 ـ المصدر السابق، 4/ 58.

4 ـ المصدر السابق، 4/ 59.

5 ـ المصدر السابق، 4/ 59.

6 ـ الضعفاء الكبير، 2/ 112.

جعلهم يحكمون عليه بالتدليس؛ وقد لخص أقوالهم ابن حجر فقال:« ثقة حافظ، له تصانيف كثير التدليس واختلط »[1]

2 ـ **محمد بن الفضل السدوسي، لقبه عارم**[2]: قال العقيلي:« اختلط في آخر عمره»[3]، ونقل عن جده قوله:« حججت سنة خمس عشرة، ورجعت إلى البصرة وقد تغير عارم فلم أسمع منه بعد شيء حتى مات، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين. قال جدي: فحججت من قابل سنة خمس وعشرين ومائتين بعد موت عارم وعشرون فلم أرجع إلى البصرة بعد»[4]. وقال أبو داود:« بلغنا أن عارم أنكر سنة ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله، واستحكم الاختلاط سنة ست عشرة ومائتين»[5]. فالضابط في استحكام اختلاط أبي النعمان، كان بداية من سنة ست عشرة ومائتين، وكانت وفاته سنة أربع وعشرين ومائتين، فما رواه في هذه المدة وكان مخالفا لما رواه قديما، أو لا أصل له، فإنه يرد ولا يقبل منه.

وميّز العقيلي الرواة عن "محمد بن الفضل" قبل اختلاطه، من الرواة عنه بعده، في قوله:« فمن سمع من عارم قبل الاختلاط فهو أحد ثقات المسلمين، وإنما الكلام فيه بعد الاختلاط»[6]، فذكر "علي بن عبد العزيز" نموذجا للذين رووا عنه بعد الاختلاط، وجدّه نموذجا للذين رووا عنه قبل الاختلاط. وخالف أبو حاتم العقيليَ،

---

1 ـ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، عناية عادل مرشد، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة (1416هـ ـ 1996م)، ص.179.

2 ـ ينظر: العلائي، **كتاب المختلطين**،، مصدر سابق، ص.116.

3 ـ الضعفاء الكبير،، مصدر سابق، 4/ 121.

4 ـ المصدر السابق، 4/ 122.

5 ـ المصدر السابق، 4/ 122.

6 ـ المصدر السابق، 4/ 123.

حيث ذكر أن سنة اختلاط "محمد بن الفضل" كانت عشرين بدلا من ست عشرة، قال أبو حاتم:« اختلط عارم في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع عنه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعدما اختلط، فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد. وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين»[1]. كما خالفه أيضا الدارقطني، إذ رأى أن عارما لم يروي شيئا منكرا بعد اختلاطه، وذلك في قوله:« تغير بآخرة وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة»[2]، ووافقه ابن حجر.[3]

3 ـ **عطاء بن السائب الثقفي**[4]: قال يحي بن معين:«اختلط فمن سمع منه قبل الاختلاط فجيد، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء»[5]. وقال ابن علية قال: قال لي شعبة:« ما حدثك عطاء بن السائب من رجاله عن زاذان، وميسرة، وأبي البختري فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه»[6]، يعني أنه يجمع في الإسناد على التوهم لا أنه أخذ من جميعهم، وأوضح حاله أكثر إسماعيل بن علية في قوله:«كان عطاء ابن السائب إذا سئل عن الشيء، قال: كان أصحابنا يقولون، فيقال له: من؟ فيسكت ساعة، ثم يقول: أبو البختري، وزاذان، وميسرة، قال: وكنت أخاف أن يكون يجيء بهذا على التوهم، فلم أحمل منها شيئا»[7]. وعن عمرو بن علي قال:

---

[1] ـ الجرح والتعديل، مصدر سابق، 8/ 58.

[2] ـ ابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، 9/ 357.

[3] ـ المصدر السابق، 9/ 357.

[4] ـ ينظر: العلائي، كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص.82.

[5] ـ العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 3/ 400.

[6] ـ المصدر السابق، 3/ 398.

[7] ـ المصدر السابق، 3/ 399.

سمعت يحيى يقول: « ما سمعت أحدا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئا في حديثه القديم. قلت ليحيى: ما حدث سفيان وشعبة أصحيح هو؟ قال: نعم إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتها بآخرة»[1]

وذكر العقلي ـ نقلا ـ جماعة ممن سمع منه قبل الاختلاط وبعده، قال: قال علي:«قلت ليحيى: وكان أبو عوانة حمل عن عطاء بن السائب قبل أن يختلط؟ فقال: كان لا يفصل هذا من هذا، وكذلك حماد بن سلمة، وكان يحيى لا يروي حديث عطاء بن السائب إلا عن شعبة، وسفيان، قال يحيى: قلت لأبي عوانة، فقال: كتبت عن عطاء قبل وبعد فاختلط علي»[2]. قال يحي:« حماد يعنى بن زيد سمع منه قبل أن يتغير»[3]. والرواة عنه، منهم من روى عنه قبل الاختلاط فقط، وهؤلاء الحجة في أحاديثه الصحيحة، مثل سفيان، وحماد بن زيد. ومنهم من روى عنه قبل الاختلاط وبعده إلا أنه علم ما رواه عنه بعد الاختلاط فيؤخذ ما رواه عنه قديما، ويرد ما رواه عنه حديثا، مثل شعبة. ومنهم من روى عنه قبل الاختلاط وبعده، ولم يفصلوا الرواية عنه في المرحلة الأولى عن الرواية عنه في المرحلة الثانية، مثل: أبو عوانة، وحماد بن سلمة. ورجح ابن معين وأحمد حمزة بن محمد الكناني قدم سماع حماد بن سلمة[4]، وقال

---

[1] ـ المصدر السابق، 3/ 399.

[2] ـ المصدر السابق، 3/ 399.

[3] ـ المصدر السابق، 3/ 400.

[4] ـ ابن عـدي، الكامل في ضـعفاء الرجـال، تحقيـق: يحيى مختـار غزنـاوي، ط. 3، سـنة (1409هـ 1988م)، 5/ 361.

الطحاوي:« وإنما حديث عطاء الذي كان منه قبل تغيره، يؤخذ من أربعة لا من سواهم، وهم: شعبة وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد»[1]

السبب الثاني ـ عارض ذهاب الكتب: ذهاب الكتب الأصلية بحرق، أو دفن، أو ضياع، يعد سببا لوقوع بعض الرواة في الاضطراب والقلب، وخاصة إذا كان الراوي يعتمد أصوله دون تعويل على الحفظ؛ فإذا ابتلي بذلك، واستمر في التحديث، فقد يلقن فيتلقن، ويقع في أوهام لا تغتفر لدى النقاد، ولهذا بحثوا في ضوابط قبول أحاديثهم وردها، حتى يفصلوا قديم رواياتهم من حديثها. والرواة الذين ينتمون إلى هذا الصنف عددهم قليل جدا، مقارنة بعارض الخرف، نذكر بعضهم فيما يلي:

1 ـ عبد الله بن لهيعة بن عقبة أبو عبد الرحمن الحضرمي[2]: اشتهرت بين النقاد قصة احتراق بيت "عبد الله بن لهيعة" وكتبه، وأنها كانت سببا مباشرا في ما وقع فيه من اختلاط، و النقاد تناولوا ترجمته بشيء من التفصيل، بيّنوا فيها سبب اختلاطه، ومنزلته قبل اختلاطه، وبعدها. أما بخصوص سبب اختلاطه، فقد اضطربت آراء النقاد فيه، إلى رأيين اثنين:

أ ـ قال البخاري: قال ابن بكير:« احترق منزل ابن لهيعة وكتبه سنة سبعين ومائة»[3]

---

[1] ـ ابن الكيال الذهبي، محمد أبو البركات، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة دار العلم، الكويت، ص.61.

[2] ـ ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 2/ 293، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، 5/ 147، وابن حبان، المجروحين، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، طبعة دار الوعي، حلب. 2/ 11، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، 4/ 144، والعلائي، كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص.65.

[3] ـ العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 2/ 294.

وقال أحمد:« ابن لهيعة، كانوا يقولون: احترقت كتبه، وكان يؤتى بكتب الناس فيقرأها»[1]. وقال يحي بن معين:« ابن لهيعة يكتب عنه ما كان قبل احتراق كتبه»[2]. فهذه النقول أبرزت أن احتراق كتب "عبد الله بن لهيعة" كانت السبب المباشر في اختلاطه دون غيره.

ب ـ ومن جهة أخرى هناك ما يثبت أن الحرق لم يطل الأصول، بل جزءا مما كان يقرأ منه فقط، فلا يعتبر الحرق سببا رئيسا لاختلاط ابن لهيعة، قال العقيلي: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، قال:« سألت أبي: متى احترقت دار ابن لهيعة؟ فقال: في سنة سبعين ومائة. قلت: واحترقت كتبه كما يزعم العامة؟ فقال: معاذ الله، ما كتبت كتاب عمارة بن غزّية إلا من أصل كتاب ابن لهيعة بعد احتراق داره، غير أن بعض ما كان يقرأ منه احترق، وبقيت أصول كتبه بحالها. قال ابن عثمان: قال أبي: ولا أعلم أحدا أخبر بسبب علة ابن لهيعة مني، أقبلت أنا، وعثمان بن عتيق بعد انصرافنا من الصلاة يوم الجمعة نريد إلى ابن لهيعة، فوافيناه أمامنا راكبا على حمار يريد إلى منزله، فأفلج وسقط عن حماره، فبدر ابن عتيق إليه فأجلسه، وصرنا به إلى منزله، فكان ذلك أول سبب علته»[3]. فعثمان بن صالح يرى أن علة ابن لهيعة سببها فلجه، وسقوطه عن حماره، وليس احتراق كتبه، وتدوينه كتاب "عمارة بن غزيه" من أصل كتاب ابن لهيعة دليل على ذلك. ويؤيد هذه الرواية ما رواه ابن أبي حاتم عن محمد

---

1 ـ المصدر السابق، 2/ 295.

2 ـ المصدر السابق، 2/ 295.

3 ـ المصدر السابق، 2/ 294.

بن يحيى بن حسان، قال: سمعت أبى يقول:«ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم، قلت له إن الناس يقولون: احترق كتب ابن لهيعة، فقال: ما غاب له كتاب»[1]

وكان يحي بن سعيد كان لا يراه شيئا[2]، وقال عبد الرحمن:« لا أحمل عن ابن لهيعة قليلا ولا كثيرا»[3]. وقال يحيى بن معين:« ليس بقوي في الحديث»[4]، وفي رواية: «ضعيف»[5]، وفي رواية:« لا يحتج بحديثه»[6]. وهذا ما أقره ابن حبان في قوله:« قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفي عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به»[7]، وقال:« وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها منا كير كثيرة، وذاك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قراءة، سواء كان ذلك من حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه، لما فيها من الأخبار المدلّسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه»[8]

---

1 ـ الجرح والتعديل، مصدر سابق، 5/ 147.

2 ـ العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 2/ 293 .

3 ـ المصدر السابق، 2/ 293.

4 ـ المصدر السابق، 2/ 295.

5 ـ المصدر السابق، 2/ 295.

6 ـ المصدر السابق، 2/ 295.

7 ـ المجروحين، مصدر سابق، 2/ 11.

8 ـ المصدر السابق، 2/ 295.

واستثنى ابن مهدي سماع ابن المبارك و غيره من أهل مراتب الحفظ العليا، فقال: « ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع بن المبارك ونحوه»[1]. وسئل أبو زرعة عن سماع القدماء منه؟ فقال:« آخره وأوله سواء؛ إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج به...»[2]

2 - **محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي**[3]: محمد بن عبيد الله ينتمي إلى القسم الثاني من أقسام الاختلاط، والذي يزيد فيه اختلاط الراوي ضعفا إلى ضعفه؛ إذ اتفق النقاد على تضعيفه قبل أن يختلط. قال بتركه: يحي القطان، وابن مهدي، وابن المبارك، و النسائي وكذا من قال بتضعيفه[4]. وفسّر ابن سعد سبب ذهاب الكتب بالدفن، فقال:«كان قد سمع سماعا كثيرا، وكتب ودفن كتبه، فلما كان بعد ذلك حدث وقد ذهبت كتبه، فضعف الناس حديثه لهذا المعنى»[5].

---

[1] ـ المصدر السابق، 2/ 13.

[2] ـ الجرح والتعديل، مصدر سابق، 5/ 147.

[3] ـ ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 4/ 105، و ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، 5/ 147، وابن حبان، المجروحين، مصدر سابق، 2/ 246، والنسائي، الضعفاء والمتروكين، طبعة دار الوعي، حلب، ط1، سنة (1369هـ). ص.92، وابن حجر، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، 9/ 287.

[4] ـ تهذيب التهذيب، مصدر سابق، 9/ 287.

[5] ـ المصدر السابق، 9/ 287.

3 ـ **عبد الرزاق بن عمر الدمشقي أبو بكر الشامي**[1]: وهو يندرج ضمن القسم الثاني أيضا، إذ الأصل فيه الضعف كسابقه؛ إلا أن ضعفه ليس شديدا. قال الحسن بن علي: سألت هشيما عن عبد الرزاق بن عمر، قال:« ذهبت كتبه، خرج إلى بيت المقدس فجعل كتبه في خرج جديد، وثيابه في خرج خلق، فجاء اللصوص فأخذوا الخرج الجديد، فذهبت كتبه، وكان بعد ذلك إذا سمع حديثا من حديث الزهري قال: هذا مما سمعت»[2]. قال أبو مسهر: سمعت سعيد يقول:« ذهبت كتبه فخلط واضطرب»[3]

4 ـ **عبد الله بن رجاء المكي**[4]: قال أحمد بن محمد بن هانئ: قلت لأبى عبد الله:« تحفظ عن عبد الله بن رجاء، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الحلال بين والحرام بين. فقال: هذا حديث منكر، ما أرى هذا بشيء، وقال لي أبو عبيد الله: إن ابن رجاء هذا زعم أن كتبه كانت ذهبت، فجعل يكتب من حفظه ولعله توهم. هذا وقد روى آخر عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن

---

1 ـ ينظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، طبعة دار الفكر.6/ 130، وابـن أبـي حـاتم، **الجـرح والتعـديل**، مصدر سابق، 6/ 39، والنسائي، **الضعفاء والمتروكين**، مصدر سابق، ص. 69، وابن عدي، **الكامـل في ضعفاء الرجال**، مصدر سابق، 5/ 310، والذهبي، **ميزان الاعتدال**، مصدر سابق، 2/ 608، وابـن حجر، **تهذيب التهـذيب**، مـصدر سـابق، 6 / 277، وابـن العجمـي، **الاغتبـاط بمعرفـة مـن رمـي** بالاختلاط، مصدر سابق، ص.76.

2 ـ العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 3/ 106.

3 ـ المصدر السابق، 3/ 107.

4 ـ ينظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، مصدر سابق، 2/ 252، والمزي، **تهذيب الكمال**، مصدر سابق، 14/ 500، والذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، 2/ 421.

عمر، أنه دُعي إلى جنازة فتيمم، وإنما هذا حديث إسماعيل بن مسلم عن عبيد الله»[1]. وقال بوثاقته:ابن معين[2]، وقال أبو حاتم:«صدوق»[3]، وقال أبو زرعة:«شيخ صالح».[4]

السبب الثالث ـ عارض ذهاب البصر: كثيرا ما نقف في تراجم الرواة على جماعة منهم يحدثون من أصول كتبهم، وهؤلاء منهم من يحفظ، ومنهم من ليس كذلك، فالحافظ إذا غاب كتابه أو ابتلي بحبيبتيه، استمر في التحديث من حافظته، و الثاني إذا فقد بصره قد يلقن فيتلقن، فيقع بسبب ذلك في الأخطاء. وفي الفقرات التالية ذكر لبعضهم:

1 ـ علي بن مسهر[5]: يقول أبو عبد الله:«أما علي بن مسهر فلا أدرى كيف أقول، ثم قال: إن علي ابن مسهر كان قد ذهب بصره، وكان يحدثهم من حفظه»[6]. إلا أن الأخطاء التي وقع يسيرة، ولهذا استعمل ابن حجر تعبيرا دقيقا في الحكم عليه، قال:«ثقة له غرائب بعد أن أضر»[7]، أي أنه له مفاريد ليست كثيرة الكثرة المؤثرة في حاله، قال ابن رجب:« و أنكر ـ يعني أحمد ـ عليه حديثه عن هشام، عن أبيه، عن عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا سمع المؤذن قال: وأنا. وقال: إنما هو عن هشام عن أبيه مرسل... وقال ابن رجب أيضا:« وذكر الأثرم عن أحمد أنه أنكر حديثا، قيل لـه رواه علي بن مسهر، فقال: أم علي بن مسهر كانت كتبه قد

---

1 ـ العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 2/ 252.

2 ـ الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، 2/ 608.

3 ـ الجرح والتعديل، مصدر سابق، 6/ 39.

4 ـ المصدر السابق، 6/ 39.

5 ـ ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 3/ 251، والمزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق، 21/ 137، والذهبي، تذكرة الحفاظ، مصدر سابق، 1/ 290.

6 ـ العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 3/ 251.

7 ـ تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص.344.

ذهبت فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره، وإلا فليس بشيء يعتمد»[1]. وأورد المزّي قصة ذهاب بصره عن ابن معين، قوله:« ولي قضاء أرمينية، فلما سار إليها اشتكى عينه، فجعل يختلف إليه متطبب، فقال القاضي الذي بأرمينية: أكحله بشيء يذهب عينه حتى أعطيك كذا وكذا، فكحله بذلك الكحل فذهبت عينه، فرجع إلى الكوفة أعمى»[2]

2 ـ إسحاق بن محمد الفروي[3]: قال أبو جعفر الصائغ:« كان إسحاق الفروي كف، وكان يلقن»[4] وقال العقيلي:« جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها»[5]. وقال ابن أبي حاتم سمعت أبى يقول:« كان صدوقا، ولكنه ذهب بصره فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة، وكتب أبى وأبو زرعة عنه ورويا عنه»[6]، فكتابتهما عنه وروايتهما، كانت من كتابه قبل ضرره، وهذا ما رجحه ابن حجر، في مقابل قول النسائي[7]، وأبو داود[8] بعدم وثاقته، واعتذر لإخراج البخاري له في كتابه، بقوله:« وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره»[9]

---

1 ـ ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، طبعة دارعالم الكتب، ط. 2، سنة (1405هـ1985م)، ص.322.

2 ـ **تهذيب الكمال**، مصدر سابق، 21/ 137.

3 ـ ينظر: **الضعفاء الكبير**، مصدر سابق، 1/ 106.

4 ـ المصدر السابق، 1/ 106.

5 ـ المصدر السابق، 1/ 106.

6 ـ **الجرح والتعديل**، مصدر سابق، 2/ 233.

7 ـ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، مصدر سابق، 1/ 217.

8 ـ المصدر السابق، 1/ 217.

9 ـ ابن حجر، مقدمة فتح الباري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، طبعة دار المعرفة، بيروت، سنة (1379هـ)، ص.389.

3 ـ يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ الشجري[1]: قال العقيلي:« عن محمد بن إسحاق، في حديثه مناكير وأغاليط، وكان ضريرا فيما بلغني أنه يلقن»[2]. وتابعه في تضعيفه أبو حاتم[3]، والذهبي[4]، وابن حجر[5].

4 ـ محمد بن جابر السّحيمي[6]: قال ابن معين:«كان عمي واختلط عليه حديثه...وهو ضعيف»[7]، وقال أبو حاتم:« ذهب كتبه في آخر عمره وساء حفظه وكان يلقن»[8]، قال البخاري:« يتكلمون فيه»[9]، وضعفه النسائي وأبو داود وغيرهما[10].

السبب الرابع ـ عوارض طارئة: تعد السرقة، والجنون وغيرها من العوارض الطارئة من الأسباب المباشرة لوقوع الرواة في الاختلاط، وممن وقفت عليهم من الرواة المختلطين بهذه الأسباب:

---

1 ـ ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 427/4، والمزي، تهذيب الكمال، مصدر مسابق. 31/ 520.

2 ـ المصدر السابق، 4/ 427.

3 ـ الجرح والتعديل، 9/ 185.

4 ـ الكاشف، 2/ 375.

5 ـ تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص.526.

6 ـ ينظر: كتاب المختلطين، مصدر سابق، ص.108.

7 ـ الجرح والتعديل، مصدر سابق، 7/ 219 .

8 ـ المصدر السابق، 7/ 219.

9 ـ البخاري، التاريخ الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبعة دار الوعي، حلب، ومكتبة دار التراث، القاهرة، ط1، سنة (1397هـ)، 2/ 188.

10 ـ ميزان الاعتدال، مصدر سابق، 3/ 496.

1 ـ عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المسعودي[1]: أورد الذهبي قصة اختلاطه كاملة، فقال:« قال أبو النضر: إني لأعلم اليوم الذي اختلط فيه المسعودي، كنا عنده وهو يعزي في ابن له، إذ جاءه إنسان فقال: إن غلامك أخذ عشرة آلاف درهم وهرب، ففزع وقام، ودخل ثم خرج، إلينا وقد اختلط»[2]. وأشار العقيلي إلى الاختلاف في تحديد سنة الاختلاط، فروى بسنده عن عمرو ابن علي، عن معاذ بن معاذ يقول:«رأيت المسعودي سنة أربع وخمسين يطالع الكتاب يعني أنه قد تغير حفظه»[3]، وعن أبي قتيبة قال:«رأيت المسعودي سنة ثلاث وخمسين، وكتبت عنه وهو صحيح ورايته سنة سبع وخمسين، والذر يدخل في أذنه»[4]، وعن علي، قال سمعت معاذ بن معاذ قال:« قدم علينا المسعودي قدمتين البصرة يملي علينا إملاء، قال: ثم لقيت المسعودي ببغداد سنة أربع وخمسين، وما أنكر منه قليلا ولا كثيرا، فجعل يملي علي، ثم أذن لي في بيته ومعي عبد الله بن عثمان ما ننكر منه قليلا ولا كثيرا، قال: ثم قدمت عليه قدمة أخرى مع عبيد بن حسن، فقلت لمعاذ: سنة كم؟ قال: سنة إحدى وستين»[5]. ففي رواية عمرو بن علي، عن معاذ، أنه اختلط في سنة أربع وخمسين، وفي رواية علي عنه، أنه روى عنه سنة أربع وخمسين، ووجه الجمع بين القولين أن المسعودي قدم بغداد في أول سنة أربع وخمسين، وكان في بدايتها سليما معافى، وكان ممن روى عنه فيها شعبة[6]، فيكون معاذ قد سمع عنه في تلك الفترة، قبيل اختلاطه.

---

1 ـ ينظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، مصدر سابق، 2/ 336، والمزي، **تهذيب الكمال**، مصدر سابق، 21/ 137، وابن العجمي، **الاغتباط**، مصدر سابق، ص75.

2 ـ **ميزان الاعتدال**، مصدر سابق، 2/ 474.

3 ـ **الضعفاء الكبير**، مصدر سابق، 2/ 336.

4 ـ المصدر السابق، 2/ 336.

5 ـ **الضعفاء الكبير**، مصدر سابق، 2/ 336.

6 ـ المصدر السابق، 2/ 337.

وقول أبي عبد الله:« من سمع من المسعودي بالكوفة، مثل: وكيع، وأبو نعيم، وأما يزيد بن هارون، وحجاج، ومن سمع منه ببغداد، فهو في الاختلاط إلا من سمع بالكوفة»[1]، ينبغي ضبطه بالسنة التي دخل فيها بغداد، حتى تتماشى مع ما فصلناه سابقا.

وتركيز العقيلي على بيان سن اختلاط المسعودي، كان لأجل فصل مرحلة قبول روايته، عن مرحلة ردها، و أن حالته لا تستدعي رد روايته كلها في المرحلتين. وخالفه في هذا ابن حبان إذ ذكر أن المسعودي: « كان صدوقا، إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطا شديدا، حتى ذهب عقله، وكان يحدث بما يجيئه فحمل، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، ولم يتميز فاستحق الترك»[2]، وأبو الحسن بن القطان في قوله:« اختلط حتى كان لا يعقل فضعف حديثه، وكان لا يتميز في الأغلب ما رواه قبل اختلاطه، مما رواه بعد»[3]

2 ـ عنبسة بن سعيد أخو أبي الربيع السمان[4]: قال يزيد بن هارون، قال:«حدثنا عنبسة بن سعيد ذاك المجنون»[5]. وهذا الذي ذكره يزيد بن هارون، أكده أبو داود في قوله:« كان أشد الناس في السنة، وكان أحيانا عاقلا وأحيانا مجنونا»[6]. ولم يذكر النقاد نصا في تحديد زمن هذا العارض العقلي، وإنما ذكر بعضهم فقط اختلاطه، قال الفلاس:« عنبسة أخو أبي الربيع السمان قد سمعت منه، كان مختلطا متروك

---

1 ـ المصدر السابق، 2/ 337.

2 ـ المجروحين، مصدر سابق، 2/ 48.

3 ـ ميزان الاعتدال، المصدر السابق، 2/ 474.

4 ـ ينظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 3/ 367، والمزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق، 21/ 137، وابن العجمي، الاغتباط، مصدر سابق، ص.88 .

5 ـ الضعفاء الكبير، مصدر سابق، 3/ 367.

6 ـ المصدر السابق، 3/ 367.

الحديث، كان صدوقا لا يحفظ»[1]. وأطلق غيره الحكم فيه دون بيان للسبب، حيث ضعفه ابن معين[2]، وأبو حاتم[3]، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدا على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات»[4]، وقال ابن عدي: «بعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها لا يتابع عليه»[5]

الخـاتمة: بعد أن تناولنا مفهوم الاختلاط وأقسامه وأحكامه عند النقـاد، نـستطيع القول إن تناول تراجم الرواة المختلطين بالجمع والدراسة التحليلية، يمثل جانبا مهما من البحث، لأن تراجم هؤلاء الرواة متناثرة في مدونات الجـرح والتعـديل، يـصعب التعامل معها، إلا إذا جمعت في مدوّن واحد، يذكر فيه أسماء الرواة الذين وقعـوا في الاختلاط، وأسبابه والسّنة التي وقع فيها الاختلاط، و تمييز الـرواة الـذين رووا عـن المختلط في المرحلتين، مرحلة ما قبل اختلاطه، ومرحلة ما بعد اختلاطه، و نماذج من أحاديثه في المرحلتين إن وجدت. ونحن موقنون أن مثل هذا العمـل العلمـي سـيقدم دعما جديدا للباحثين في تخصص السنّة وعلومها.

---

1 ـ المصدر السابق، 3/ 367.

2 ـ يحي بن معين، **تاريخ يحي بن معين (رواية الدوري)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، طبعـة مركـز** البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، سنة (1399هـ). 4/ 222.

3 ـ الجرح والتعديل، مصدر سابق، 6/ 399.

4 ـ المجروحين، مصدر سابق، 2/ 178.

5 ـ الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، 5/ 265.